

كلمة

سعادة السيد/ أحمد بن عبد الله آل محمود
وزير الدولة للشؤون الخارجية
عضو مجلس الوزراء بدولة قطر

في ختام

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية
المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة - دولة قطر
٢ ديسمبر ٢٠٠٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو،،

أصحاب المعالي والسعادة،،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،،

الحضور الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله،،

بينما نقوم بمراجعة عملنا خلال الأربعة أيام الماضية كما ورد في وثيقة نتائج جولة الدوحة والموافقة عليها، يجب أولاً أن نسأل أنفسنا إذا كنا قد فعلنا ما بوسعنا لمواجهة التحدي المتمثل بالأزمة الراهنة التي يقر كل المتحدثين بأنها أخطر أزمة منذ الانهيار الكبير الذي شهدته حقبة الثلاثينات من القرن الماضي. بيد أن التحدي يكمن في توفير حلول مدروسة وملائمة لحل مشكلاتنا. لقد كان التحدي الأكبر هو أن نلقي بمخاوفنا ومصالحنا الفردية جانباً ونركز اهتمامنا على ما يمكن عمله الآن لتخفيف العبء لما سيكون خلال مستداما للتجارة العالمية والتدفقات المالية لفقراء العالم. لقد كانت المسألة تتعلق بما إذا كنا نستطيع العمل باسم التكافل العالمي.

لقد أشار كثير من المتحدثين في الجلسات كاملة العضوية وفي حلقات الموائد المستديرة إلى التناقض بين قدرة كثير من الدول على حشد مليارات الدولارات لدعم مؤسساتها المالية المتراجعة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لتمويل جهود الدول النامية لتحقيق أهداف الألفية التنموية لتحسين ظروف معيشة الشعوب الأشد فقراً.

السيد الرئيس،،

إذا استمرينا في الاعتقاد بأنه يمكننا أن نحمي أنفسنا ونقدم الحلول للأزمة من خلال التركيز والدفاع عن مصالحنا الفردية فقط فإننا نخفق في تعلم العبر والدروس المستفادة من الأزمة الراهنة والوفاء لمفهوم الشراكة العالمية. إننا لا ننتقل من مبدأ حب الخير في أننا نساعد أنفسنا إذا ساعدنا الآخرين.

لا أحد منا يمكنه معالجة الأزمة بمفرده. فهذه الأزمة العالمية تتطلب أجوبة عالمية وتحالفات عالمية قائمة على المشاركة في تحمل المسؤولية. لقد كانت الدوحة مكاناً للبناء للمستقبل. وقد أشار البعض إلى أهمية انخراط نظام الأمم المتحدة بشكل كامل بمعونة مؤسسات بريتون وودز في الاستجابة للدعوة لإيجاد حلول عالمية للأزمات العالمية. إن الأجوبة العالمية تتطلب حضور كافة

مناطق العالم لتمثيل أصوات الاقتصادات الغنية والناشئة والأكثر فقرا. ولكن كما ذكرنا حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر وأقتطف : " لقد ظل كثيرون ، ينظرون إلى التنمية من بعد واحد وهو البعد المالي ، ولكننا نعرف الآن من دروس التاريخ ، والسياسة ، والأزمات أن التنمية كل شامل ، لا يقبل التجزئة، ذلك أن التنمية هي الساحة الأوسع لفرص التقدم الإنساني الشامل ، وإذا كنا في هذا المؤتمر نهتم ونعمل تحت شعار تمويل التنمية ، فلا بد ان يكون واضحا في الوقت نفسه أن التمويل مجرد دافع يحفز الجميع إلى تحريك حقهم الواجب والمشروع" . كما أوضح سموه أيضاً : " أن بعض المتقدمين ، يتعين عليهم ان يعرفوا ، أن التنمية مظلة سلام تحمي الجميع ، وأنها في كثير من ظروف التطور الإنساني ، أجدى بكثير في حفظ السلام من مجرد تكديس السلاح " .

إن من أوضح نتائج الأزمة المالية ونقص السيولة الحاد الذي نجم عنها سيكون تراجع تدفق الاستثمار العالمي والميل إلى توجيه موازنات الدول المتقدمة إلى الحاجات المحلية بدلا من المساعدة الرسمية . وهذا من شأنه أن يفاقم المهمة التي هي أصلا صعبة وهي توفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أرادت الدول النامية أن تنجح في حشد مصادرها المحلية لاستغلال تدفقات المساعدات الرسمية . وعليه ، يجب أن نوسع نطاق بحثنا عن مصادر مبتكرة للتمويل للمساعدة في التخفيف من تأثير تراجع الاستثمارات . وفي هذا السياق ، اقترحت دولة قطر تأسيس مجموعة استثمارية متعددة الأطراف تتألف من الدول المانحة ومؤسسات مالية متعددة الأطراف وهيئات إنسانية . ويمكن لهذه الوكالات الاستثمارية أن تدار من قبل الأمم المتحدة أو مؤسسات تنمية إقليمية أخرى . ويمكن أن تستخدم الأرباح الناتجة عن هذه المشاريع لتوفير صندوق دوار للتمويل لمشاريع إضافية . ويمكن لهذا الصندوق أن يبني على الخبرات الوطنية الناجحة في توفير البنية التحتية والمساعدة الإنسانية ويوفر الدعم لتعاون الجنوب- الجنوب.

إن مبادئ التكافل العالمي والشراكة في التنمية لا تنطبق فقط على إيجاد الحلول للتحديات المنبثقة عن الأزمة ، بل أيضا على تأثيرها على تحديات أخرى أكثر هيكلية على المدى الأبعد . وبينما نركز على استقرار النظام المالي وتراكم الثروة المالية ، فالاحتمال يتزايد بأن نصبح غير قادرين على توفير الحاجات الأساسية من الطعام والمأوى والطاقة لشعوب العالم المتزايدة .

فبينما قد نكون توصلنا إلى استنتاج مدروس واتفقنا على رؤية عامة كما وردت في وثيقة النتائج ، وقد نكون اختتمنا مؤتمرنا ولكن العمل لم ينته بعد. فيجب أن نضمن أن نستمر بمراقبة الالتزامات التي قطعناها وأن نستمر بتعديل استجابتنا للظروف حيث تستجد . إن الاقتصاد العالمي عملية مستمرة، وكذلك فإن تقييمنا للإجراءات التي يجب اتخاذها لتطوير المصادر والقدرات لجميع سكان الأرض يجب أن تكون عملية مستمرة .

لقد سعت دولة قطر إلى دعم عملية التعددية من خلال استضافتها لعدد من الاجتماعات الدولية بما فيها هذا المؤتمر. ونحن ملتزمون لبذل ما بوسعنا لضمان الالتزام بدعم الشراكة العالمية للتنمية التي هي الأساس لعملية التمويل للتنمية. ولتحقيق ذلك، نضم صوتنا لصوت رئيس الجمعية العامة بالطلب منكم أن تقوموا بدعم ما ورد في بيان الدوحة بتعزيز الشراكة العالمية للتنمية في وجه التحديات والخيارات الحرجة التي تواجه المجتمع الدولي .

وفي الختام ، وبما أنه قد تم تبني الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر بتوافق الآراء ، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لسعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة وموظفي أمانته وإلى اللجنة الوطنية المنظمة للمؤتمر، ولكل من ساهم في الإعداد والتحضير لإنجاح هذا المؤتمر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،